

لحدود: لا انتخابات لرئيس الجمهورية إذا بقيت الأمور كما تريد أميركا

استلمت 24 الف متر في بيروت هي من حق الدولة اللبنانية وحدها، شارحا تفاصيل موافقة مجلس الوزراء على هذا الاستملاك. "أذ اضطر المجلس الى اعتماد التصويت رغم معارضة نائب رئيس مجلس الوزراء في ذلك الحين عصام فارس وعدد من الوزراء". وقال "ان الرئيس فارس قدم مداخلة في هذا السياق شرح فيها حق الدولة في هذه الامتار الا ان اصرار البعض دفع الى تصويت المجلس على القرار الذي صدر في نهاية الامر".

وانتقد لحدود الطريقة التي يعامل بها الضباط الاربعة، الموقوفون في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، مؤكدا بأنه اول من اتصل بالامين العام السابق للامم المتحدة كوفي انان طالبا اليه ايفاد بعثة تحقيق دولية في لبنان، ملاحقا انه "لا يمكن ان يكونوا قد قاموا بالاعمال التي ذكرها (الشاهد) محمد زهير الصديق المختفي عن الانظار حاليا". كما انتقد طريقة اختفاء الصديق وتعليق وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير على الموضوع.

واضاف انه في ما خص القائد السابق للواء الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان، "فلم يتمكنوا من اثبات اي دليل حسي عليه، فطلبوا من احد الشهود تليفق تهمة مفادها انه شاهد رقم سيارة تابعة للحرس الجمهوري مسؤولة عن الانفجار الذي استهدف منطقة الزلقة وذلك قبل توقيع العميد حمدان. ولكن، في تحقيق مع هذا الشاهد، تبين ان نظره شحيح ولم يكن في استطاعته رؤية الرقم، فاعترف الشاهد بأن احد الضباط الامنيين برتبة مقدم في جهاز امني غير الجيش، هو الذي اوعز اليه بتقديم شهادته".

واوضح ان دفاعه عن العميد حمدان هو لانه يعرفه شخصا انما هذا لا يعني ان الامر نفسه لا ينطبق على الضباط الثلاثة الآخرين الذين هم من خيرة ضباط الجيش وقوى الامن الداخلي".

اخيرة لتشكيل حكومة جديدة، "الا ان المعارضة تلكت وفضلت الانتظار. بعدما ظهرت صحة قراءتي السياسية، طلب اليّ قبل اسبوعين من انتهاء ولايتي اتخاذ قرار حاسم، الا اني رفضت لأنني لم ارجب في ترك الامور حتى اللحظة الاخيرة والمخاطرة بحصول مواجهات او اندلاع حرب اهلية كنت قد منعت حصولها طوال وجودي في السلطة، مكررا موقفي الرافض للبقاء دقيقة واحدة في قصر بعبدا بعد انتهاء عهدي، وانا استغرب قول البعض ان الاميركيين ضغطوا عليّ لعدم اتخاذ قرار في الفترة الاخيرة".

وطالب بتطبيق اتفاق الطائف كما هو، من دون اجتهادات تؤدي الى تكريس بعض الممارسات اعرفا، ومنها صلاحيات رئيس الجمهورية، لافتا الى ان مهلة الخمسة عشر يوما المعطاة للرئيس لتوقيع المراسيم وشهر للقوانين، "لا يجوز ان تعني ان المسؤولين الآخرين يتمتعون بميزة تفوق هذه المدة، لان رئيس الجمهورية هو رأس البلاد وهذا يعني ان ما يطبق عليه يطبق على غيره من المسؤولين. كما انه ليس من المنطقي ان يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء لدى حضوره الجلسات دون ان يكون له الحق في ايصال صوته من خلال التصويت".

ونفى صحة ما يتردد عن دور له في احداث 7 آب، وشدد على ان رفع صوره يوم حصول الاحداث "مقصود" لتوريثه. وسأل: "لو كان لدي فعلا نية في تغطية هذه الاحداث، او اي دور مباشر لي فيها، فهل كنت طلبت رفع صوري؟". واتهم البعض في الداخل بالتنسيق مع جهات سورية كانت تتولى الملف اللبناني وتتصرف احيانا من دون معرفة الرئيس السوري، لتحقيق مكاسب سياسية ومالية وشخصية، وتحدثت الى اموال ومخصصات مالية ضخمة كانت تدفع لهذه الجهات السورية. وقال ان شركة "سوليدير"

استبعد الرئيس اميل لحود انتخاب رئيس للجمهورية "اذا بقيت الامور كما يريد الاميركيون". وحدد مواصفات الرئيس المقبل "بحيث لا يكون لدينا لاحد، ولا يهاب شيئا عندما يدعم حق بلاده، ويطلب العدالة للبنان وفق القوانين الدولية ليكون هذا البلد قويا ولا يستسلم الى فكرة انه في امكان اسرائيل بسبب تفوقها العسكري، القيام بما ترغب به، لان قوة لبنان في قوته".

ورأى لحود "ان اللبنانيين وجدوا هذه المواصفات في قائد الجيش العماد ميشال سليمان الذي كنت بين اوائل المؤيدين لترشيحه للرئاسة" مشيدا بمزايه وصفاته ومواقفه الوطنية. واعرب عن اعتقاده ان الحل في لبنان يبدأ بالاتفاق على قانون عادل للانتخابات يؤمن المساواة بين جميع اللبنانيين، مؤكدا بأن هذا هو بالتحديد ما طلبه في عام 2005 حين وجه رسالة، هي الاولى لرئيس جمهورية الى مجلس النواب، يطلب فيها اعادة النظر في قانون عام 2000 الانتخابي كونه "لن يؤدي الى اوصول الممثلين الحقيقيين للشعب، غير ان النواب اكتشفوا صحة اقوالي متأخرين وبعدها ردوا الرسالة وانجزوا الانتخابات وفق القانون المذكور".

ملاحظات لحود جاءت في مقابلة خاصة اجرتها معه محطة "نيوتي في" للتلفزيون الجمعة والسبت الماضيين، تناول فيها عددا من المواضيع ابرزها العلاقات التي كانت تجمعها بالرئيس رفيق الحريري، والبطيريك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير، و"حزب الله" وامينه العام السيد حسن نصرالله، والرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، وبأحداث رافقت القمم العربية التي شارك فيها، اضافة الى مواضيع اقتصادية ومعيشية ومالية. وكشف لحود انه بعد تفاقم الازمة الحكومية، وكان لا يزال رئيسا وحدد 15 تموز مهلة

ما الذي ابتغاه بري من وراء نصبه طاولة الحوار؟

ولا يخفي القريبون من بري ان "الهجمات" المتعددة التي شنّها بري على السنيورة قبيل سفره كانت بعض الذين دعوا الى الاجتماعات الضيقة التي عقدها السنيورة مع لبنانيين يقيمون في الخارج.

وعندما عاد بري الى بيروت تناهى الى علمه "شتماتة" فريق من الموالاة بتأجيل القيادة السعودية لتحديد موعد له لزيارة الرياض، وتناهت الى سمعه بالطبع "الهجمات" الاعلامية عليه شخصيا واعتبار مبادرته قد ماتت اثر هذه "الضربة" نسيامنيا، وهي في أحسن الاحوال ستضاف الى قائمة المبادرات الحوارية التي كان نظمها في السابق وانتهت الى لا جدوى.

وبالطبع ازدادت الشتماتة في أعقاب التصريحات التي أدلى بها مساعد وزير الخارجية الاميركية ديفيد ولش إبان زيارته لبيروت، والتي بدت وكأنها أمر عمليات اميركي لرفض مبادرته الحوارية. ومع ذلك فان بري سارع الى نصب طاولة الحوار في مكانها المعهود، ليرد أولا بطريقته الخاصة على الكلام الاميركي الذي يعرف بالدقة مبتدأه وخبره، لانه بات ضليعا بالعقل الاميركي بفعل احتكاكه بهم. ويرد ثانيا على جهة معينة في المعارضة هي التي تناصب مبادرته العداة فتأذن لـ "جوقة الشتامين" بمهاجمتها.

ويؤكد القريبون من بري انه تلقى اثر عودته الى بيروت اتصالا هاتفيا من النائبة ستريدا ججع اثر عدم الافصاح عنه وعن مضمونه، كما انه تلقى رسائل ايجابية واضحة من "التكتل الطرابلسي" ومن معظم الذين شاركوا سابقا في طاولة الحوار، لا تمنع في العودة اليها، لذا فان بري حيال ذلك بات من واجبه الوطني والسياسي ان يعيد نصب هذه الطاولة وبالتالي توجيه الدعوات الى من يعينهم الامر ليأخذوا مقاعدهم حولها.

وليس هذا الامر وحده هو الذي يشجع بري على نصب الطاولة وابقائها جاهزة، بل ثمة اعتبارات اخرى تفرض ركوب هذا المركب، وهي جردة الحساب البسيطة لتداعيات الحوار اذا ما انصرم، ولثمار الحوار اذا ما التأم، والتي في امكان أي مراقب ان يجربها.

فالامور ستعود حتما الى ارتفاع منسوب الاحتفال السياسي الفارض نفسه، مما يزيد من اهتراء الوضع السياسي، وبالتالي انكشاف البلاد أمام أزمات معلومة وأخرى مجهولة.

أما الحوار فمن شأنه ان يضع حدا لهذه المخاوف والهواجس ويمنع الانهيار، وبالتالي يعيد التواصل الذي يشكو الجميع حصول عكسه، ويمهد للتلاقي وتحضير الاجواء الداخلية لملاقاة أي تطور ايجابي ينجم عن حلحلة خارجية تفك أسر الوضع اللبناني.

وعندما يقال لبري ان التفسير السياسي لعدم تجاوب المعنيين مع مبادرته الحوارية، هو أنهم "مرتاحون" الى بقاء الوضع على المنوال الذي هو عليه وانهم غير متضررين من الفراغ و"الستايكو" وسوى ذلك من المصطلحات يجب: "أنلا أؤيد اطلاقا هذا الكلام، خصوصا ان رسائل عدة وصلتني مباشرة وغير مباشرة وتكرارا تطلب مني ان أفعل كل ما في وسعي للحيلولة دون أي احتكاك في الشارع، لأنه ليس في مقدور أحد ان يتحمل النتائج والتداعيات، فكيف يكون صاحب هذه الرسائل مرتاحا كما يزعم البعض!

وفي كل الاحوال ستبقى طاولة الحوار منصوبة في مجلس النواب، لتكون بمثابة جرس إنذار علّه يؤرّق ضمائر المكابرين وفق ما يقول المحيطون ببري.

جدية حماسته لمسألة تثبيت قائد الجيش العماد ميشال سليمان مرشح توافق عند المعارضة "التي لم تنتقل بعد لتراهن على مرشح آخرط.

وفي القاهرة التي ذهب اليها بري بعد دمشق وجد ملامح ضمنية تشجعه على الاقل على المضي في مبادرته وإن كان القريبون منه يقرون بان هذه الملامح لم تنعكس بجلاء في تصريحات المأذون لهم بالتصريح في العاصمة المصرية.

وفي الدوحة كان لبري شأن آخر، فهو استغرب أشد الاستغراب امام أمير قطر الكلام الذي يتردد صداه في بعض الاوساط عن ان "العرب يتبنون فريق الموالاة ويقرون بوجهة نظرها" فقال بري في معرض الرد: "اذا كان بعض من في الموالاة يرفع دوما عقيرته بالاعتراض والاحتجاج على تخوين الآخرين لهم فمن باب اولي ان يعذ الكلام الآخر عن التشكيك في "عروبة" المعارضة تخوينا مرفوضا . وأضاف ألم يكن صمود الجنوب والجنوبيين صمودا للعرب؟ وخاطب أمير قطر: "أليست مبادرتكم لاعادة اعمار عدد من البلدات المدمرة في الجنوب بفعل حرب تموز دعما من شقيق لشقيق وتقديرا من شقيق لصمود شقيقه في الشدائد؟". وفي الدوحة ايضا

سمع بري من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ما أكد له وجهة نظره التي حاسبه عليها بعض من في لبنان، وذلك عندما تحدث أردوغان صراحة عن أن دمشق راغبة فعلا في إنضاج تسوية تفضي الى حل الازمة اللبنانية ولكن التشدد والتصعيد يأتیان الآن من عاصمة أخرى.

ولكن ما ساء بري هو تأكده ما بلغه قبل سفره من كلام يجافي "اللياقات والاصول والقواعد" المتبعة في السياسة اللبنانية قاله رئيس الوزراء فؤاد السنيورة ابان جولته العربية الاخيرة بحق بري شخصيا وبحق ما يمثل سواء على المستوى السياسي الوطني وحتى المذهبي.

كتب ابراهيم بيمر:

يقول القريبون من رئيس مجلس النواب نبيه بري انه عندما أصر على نصب طاولة الحوار الوطني في الطبقة الثالثة من مجلس النواب، إنما أراد ضمانا يحيي شعارا فحواه ان "طاولة الحوار أمامكم والفراغ السياسي الذي يفتح الأبواب على فراغات أخرى من ورائكم".

وأمر طاولة الحوار بالنسبة الى بري، كما يؤكد هؤلاء، ليس مزحة وشعاره الدائم معروف وهو أن السياسة جدها وهزلها جد وليس نكايه او مكابرة، فالوقت والمرحلة لا يسمحان اطلاقا لأي من اللابيين الاساسيين، في النزول الى هذا الدرك.

وعليه، فان بري يبني المسألة كلها على مقدمات ومعطيات تبدأ من لحظة ذهابه الى دمشق للمرة الاولى منذ نحو عامين حاملا في جعبته فكرة دعوة المعنيين الى الطاولة المستديرة والتي جانبها حمل أمرين أساسيين، الاول: تقديم مطالعة تساهم في دفع القيادة السورية الى تغيير نظرتها الى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط.

وبالطبع يرفض القريبون من بري كشف النقاب عن هذه المطالعة، لكنهم يكررون هنا قولاً لبري نفسه اختصر فيه الامر كله، وهو أنه قال في حق جنبلاط ما لم يقله أبو النواس في الخمرة. وبصرف النظر عن مال هذا الامر وما يمكن ان ينتج عنه خصوصا انه يشبه الى حد بعيد رقصة "التانغو" التي تحتاج الى راقصين ولها قواعد اقدم وتراجع، فان بري يعتبر ان الحركة التي قام بها في هذا المجال لم توضع بهاء، وبالتالي فهو ما انفك يسأل كل صبيحة معاونه عما اذا كان جنبلاط أطلق موقفا جديدا يتعلق بطاولة الحوار، وعندما يجيبونه بالنفي، فان بسمة ترسم على شفثيه قبل ان ينتقل الى البحث في ملفات أخرى ومراجعة جدول مواعيد اللقاءات اليومية.

والامر الثاني هو ان بري لم يخف أمام القيادة السورية التي قابلها

مواقف لحلو وزهرا ويونس من العودة إلى قانون 1960

تعليقاً على اقتراح المعارضة انتخاب رئيس للجمهورية بالتزامن مع اقرار قانون 1960 للانتخاب اعتبر عضو "اللقاء الديموقراطي" النائب هنري حلو ان هذا الطرح "هو مجرد ذريعة لأن المعارضة لا تريد إلا الفراغ". وقال: "المشكلة ليست باعتماد قانون الستين او غيره، واذ اردنا البحث في قانون الستين، فهناك تغييرات كثيرة حصلت، تفرض تعديله. فهناك دوائر تضم قضاءين وهناك اقسية اصحت محافظات، اضافة الى ان قانون الستين وضع على اساس 99 نائباً. اذا المطلوب اعادة النظر في القانون وتعديله بما يتناسب مع التغييرات التي طرأت".

وقال لـ"وكالة الأنباء اللبنانية"، "نحن كمن يحاول معالجة مريض من كسر صغير اصيب به في اصبغ فيما هو يعاني امراضاً خطيرة في القلب والشرايين والامعاء. المشكلة ليست مشكلة بسيطة لأن المطلوب انقاذ المريض من الموت وليس معالجة الكسر". واذاف: "العماد ميشال عون لا يكتفي بقانون الستين وانما يريد حكومة وحدة وطنية وانتخابات مبكرة". وقال: "ان الاولوية اليوم هي لانتخاب رئيس للجمهورية ونقطة على السطر".

وقال عضو كتلة "القوات اللبنانية" النائب انطون زهرا: "نحن نقبل بقانون 1960 معدلاً. لكن اعتراضنا هو على الايحاء الى الناس ان المشكلة تتعلق بقانون الانتخاب. فقانون الانتخاب لا يقر من خلال السجل الاعلامي، وانما من خلال اقتراح قانون من مجلس الوزراء تناقشه اللجان النيابية ويقر في مجلس النواب. اما بالنسبة الى المطالبة بقانون 1960 من دون تعديل، فنحن ضدّها لأن التغييرات التي حصلت على مدى 48 سنة لا يمكن ان تتوافق مع التقسيمات الادارية او مع عدد النواب. قانون 1960 ينص على 6 مسيحيين وخمسة مسلمين فاذا كانت قوى 8 آذار تقبل بذلك فنحن نقبل بالقانون منذ هذه اللحظة".

واضاف: "ان طرح قانون 1960 هو محاولة اجراج لانه يحاول اقناع المواطنين بأن القانون الذي اعتمد قبل الطائف هو افضل من القوانين التي اعتمدت بعد عام 1990. نحن كقوات لبنانية نفضل الدائرة الصغرى الى اقصى حد اذا اعتمد النظام الاكثري ومع دائرة متوسطة اكبر من قضاء واصغر من محافظة اذا اعتمدت النسبية، والخلاصة الاساسية هي ان هناك اصلاحات اقترحتها لجنة فؤاد بطرس، نحن مع الانطلاق من هذا القانون لدراسة قانون الانتخاب الجديد".

من جهته، رأى مؤسس "تيار لبنان الديموقراطي" نزار يونس ان اي قانون يقوم على اساس الدوائر الجمعية هو قانون "لا ديموقراطي ولا يؤسس لاي تغيير في لبنان لأنه قانون لابقاء الطبقة السياسية حيث هي، واي قانون قائم على التقسيمات الطائفية هو قانون انتحاري وسيجعل الازمة تراوح مكانها".

الحوري يدعو بري إلى عدم تأجيل الجلسة وخليل يرد بأن الحوار "لإنقاذ لبنان"

يا دولة الرئيس، شرط أن يتوجّه نواب كتلتك بالحد الأدنى الى داخل قاعة الهيئة العامة ومنتخب الرئيس. فهل أنت قادر على ذلك يا دولة الرئيس؟ ننتظر الثلاثاء بشوق".

خليل يرد مخطكم سيفشل

ورد النائب علي حسن خليل على تصريح النائب الحوري بالتصريح الآتي: "سمعنا اليوم صدى صوت النائب المقترّب سعد الحريري عبر كلام قلة الأدب السياسي لأحد "حورييه" الذي اتهم الخصوم والمعارضين بصفاته من التحجر والكذب والتزوير. ونقول بكل حزم ان مخطكم لوضع اليد على لبنان وتحويله لشركة قابضة من شركاتكم وأراضي مفرزة للبيع لمؤسساتكم، هذا المخطط سينتهي الى الفشل".

وأضاف: "الحوار الذي يدعو اليه دولة الرئيس نبيه بري ومساغيه من اجل إنقاذ لبنان تكشف خشيتمكم من العري أمام حلفائكم وأمام الرأي العام بأنكم لا تريدون حلا، وخصوصا في ما يتعلق بقانون الانتخاب، سوى قانون الألفين او التمديد كما علمتمكم المعلمة رايس. مع الإشارة الى اننا اذا صدقنا ان أضرار الاعتصام بلغت ثلاثة مليارات دولار، فإن خمسين مليار دولار من الديون على حاضر لبنان ومستقبله هي نتيجة عدم اعتصامكم بحبل الله. من ينتظر الثلاثاء بشوق كان يجب ان يستجيب لنداء الحوار الذي يطغى شوقه، وإلا فهو المسؤول عن كل تأخير وتأجيل ونحن نعلم أنكم فعلا تخطون لذلك".

توجه النائب عمار الحوري في بيان امس الى رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، جاء فيه: "اما الحوار يا دولة الرئيس فليس طاولة خشبية، بل منطوق وانفتاح بعيدا من هذه العقليّة المتحجرة التي وضعت فيها المعارضة نفسها بين حدي الكذب وتزوير الحقائق خدمة للآخرين. الحوار هو فعل ايمان بلبنان الوطن لا لبنان الساحة. فهل من عاقل يمكن ان يبريء المعارضة من جريمة الفراغ في الموقع المسيحي الاول في رئاسة الجمهورية ومن جريمة اقفال مجلس النواب واحتلال وسط بيروت؟ وهل من أحد يمكن ان ينكر على المعارضة هذه القدرة البهلوانية غير المسبوقة على التلاعب بمقدرات الوطن، والاختراع اليومي للاعذار الواهية والشروط المستحيلة؟ وهل من مؤمن بلبنان يقبل يا دولة الرئيس بهذا الابتزاز ما بين اعلان نياب، ايا تكن تفاصيله، وتفكيك مستعمرة وسط بيروت وانهاء الاحتلال؟"

واضاف: "لقد وصل يادولة الرئيس عدد المؤسسات التي اقفلت في وسط بيروت الى 110 ينتمي اصحابها الى كل الطوائف والمذاهب وفتات المجتمع اللبناني. فكم كانت المعارضة عادلة في تخريب بيوت العباد بالتساوي، وتجاوز حجم الاضرار المباشرة وغير المباشرة يا دولة الرئيس من هذا الاحتلال ثلاثة مليارات دولار، لم يرف للمعارضة جفن تأثراً بذلك".

وختم: "اما الماراتون المطلوب يا دولة الرئيس فهو اسراع جميع نواب الامة في اتجاه مجلس النواب وفي طليعتهم نواب المعارضة لنتخب العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، فلا تؤجل جلسة الثلاثاء